الأمم المتحدة

A/66/62–E/2011/4

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
29 November 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السادسة والستون
التنمية الاجتماعية: التنمية الاجتماعية بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠١١
المسائل الاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان: التنمية الاجتماعية

متابعة الذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة وما بعدها

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ٦٤/١٣٣ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وينقسم التقرير إلى أربعة فروع. ويسلط الفرع الثاني الضوء على ما تناوله القرار المذكور أعلاه من قضايا، منها مكافحة فقر الأسرة؛ وتعزيز التضامن بين الأجيال؛ والتوفيق بين العمل والحياة الأسرية؛ وجمع البيانات الوطنية والإقليمية عن رفاه الأسرة. ويركز الفرع الثالث على الأعمال التحضيرية للذكرى العشرين للسنة الدولية للأسرة. ويستعرض التقرير بإيجاز ما يتصل بالأسرة في صكوك حقوق الإنسان والوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، ويدرس مدى صلاحيتها وأهميتها ليبقى التركيز منصبا على الأسرة، ويحدد القضايا التي هي في حاجة لتجديد الاهتمام بها والإجراءات التي سيسترشد بها في الأعمال التحضيرية للذكرى العشرين للسنة الدولية للأسرة. كما يتضمن الفرع الثالث اقتراحات للتحضير للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين على الصعد الدولي والإقليمي والوطني. ويعرض الفرع الأخير استنتاجات وتوصيات.

211210 201210 10-65971 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – متابعة السنة الدولية للأسرة ٥

ألف – مكافحة فقر الأسرة ٦

باء – النهوض بالتضامن بين الأجيال ٨

جيم – التوفيق بين العمل والحياة الأسرية ١١

دال – جمع البيانات الوطنية والإقليمية المتعلقة برفاه الأسرة ١٣

ثالثا – الأعمال التحضيرية للذكرى العشرين للسنة الدولية للأسرة ١٤

ألف – استعراض الأحكام المتعلقة بالأسرة الواردة في صكوك حقوق الإنسان والوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة ١٤

باء – الإطار المقترح للتحضير للاحتفال بالذكرى العشرين للسنة الدولية للأسرة ١٩

جيم – التحضير على الصعيد الدولي ٢١

دال – التحضير على الصعيد الإقليمي ٢٢

هاء – التحضير على الصعيد الوطني ٢٣

رابعا – استنتاجات وتوصيات ٢٣

أولا – مقدمة

١ – طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ١٣٣/٦٤ بشأن متابعة الذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة وما بعدها، أن يقدم إليها في دورتها السادسة والستين، من خلال لجنة التنمية الاجتماعية التي تنعقد في إطار دورتها التاسعة والأربعين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا عن تنفيذ القرار المذكور أعلاه وعن السبل والوسائل المناسبة للاحتفال بالذكرى العشرين للسنة الدولية للأسرة في عام ٢٠١٤.

٢ – وأتى إعلان عام ١٩٩٤ بالإجماع سنة دولية للأسرة اعترافا بأهمية الدور الذي تؤديه الأسر في مجال التنمية الاجتماعية. وأتاح التركيز على الأسر النظر من منظور شامل محوره البشر إلى قضايا التنمية التي يتم تناولها اعتياديا من وجهة نظر سياسة قطاعية أو فئة اجتماعية. واسترعى موضوع السنة الدولية – ''الأسرة: الموارد والمسؤوليات في عالم متغير'' – الانتباه إلى حقوق ومسؤوليات أفراد الأسرة والعمليات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على تلك الحقوق والمسؤوليات.

٣ – وللأسر باعتبارها لبنات أساسية للمجتمعات دور حاسم الأهمية في مجال التنمية الاجتماعية. فهي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تعليم الأطفال وتنشئتهم اجتماعيا وكذلك عن غرس قيم المواطنة والانتماء إلى المجتمع في نفوسهم. وتوفر الأسر رعاية ودعما ماديين وغير ماديين لأفرادها، من أطفال ومسنين أو أشخاص يعانون من الأمراض، حيث تحميهم من المصاعب إلى أقصى حد ممكن.

٤ – وتكتسي مهمة الحماية الاجتماعية التي تتولاها الأسر أهمية خاصة حينما تزيد الريبة ويتمكن الضعف. بيد أن الأسر يصعب عليها أكثر فأكثر أن تقوم بهذه الأدوار المتعددة وتتحمل جميع المسؤوليات الموكلة إليها تقليديا أو غيابيا. ففي حين تصغر شبكات الأسر الممتدة نظرا للتغييرات الحاصلة في الترتيبات المعيشية وحجم الأسر، تكافح الأسر من أجل الوفاء بالتزاماتها المتبادلة إزاء كافة أفرادها، صغارا وكبارا. وعلاوة على ذلك، فإن التحولات الاجتماعية – الاقتصادية السريعة، المقترنة في كثير من الأحيان بتلاشي قدرة الدولة على حماية الأسر المعيشية من آثارها السلبية من خلال التدخلات في مجال السياسة الاجتماعية، تخلف عددا كبيرا من الأسر الفقيرة والضعيفة.

٥ – ومع مرور السنوات، اعترف المجتمع الدولي بأهمية الأسر لبلوغ الأهداف الإنمائية وبالتحديات التي تواجهها والمساعدة التي تحتاجها للتغلب عليها. وساهمت أهداف السنة الدولية للأسرة في توفير التوجيه العام للجهود الوطنية لصالح الأسرة. وأجبرت مجموعة الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان الحكومات على حماية الأسر وأفرادها. وأقرت الوثائق

الختامية للمؤتمرات الرئيسية بدور الأسر وتناولت مجالات تحظى باهتمام خاص. وركزت قرارات الجمعية العامة وتقارير الأمين العام المقدمة استجابة لها على التحديات والفرص أمام الأسر وأوصت باتخاذ إجراءات محددة لجعل الأسرة عنصرا مشاركا في جهود التنمية وعنصرا مستفيدا منها على السواء.

٦ - ورغم أن المجتمع الدولي يتقاسم شعورا عاما بالقلق إزاء مستقبل الأسرة ودورها في التنمية، لم توضع بعد خطة عمل طويلة الأمد للأسر، على غرار تلك المتعلقة بالشباب والمسنين. ومرد ذلك جزئيا إلى انعدام توافق في الآراء بشأن تعريف الأسرة وغير ذلك من اعتبارات مراعاة الأسرة لدى وضع السياسات الموجهة نحو الأسرة وتنفيذها.

٧ - ولا ترد إشارة إلى الأسرة في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الألفية للتنمية المعقود مؤخرا (قرار الجمعية العامة ١/٦٥)، اللهم في سياق تنظيم الأسرة. ومع ذلك، من الصعب تحقيق غالبية الغايات الإنمائية للألفية، ولا سيما تلك التي تتعلق بالحد من الفقر، وتعليم الأطفال، والحد من وفيات الأمهات، ما لم تركز الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيقها على الأسرة.

٨ - ورغم عدم وجود إطار صريح يتعلق بالأسرة على الصعيد الدولي، تسلم عدة حكومات بأن الأسر عوامل للتنمية وتعمل بنشاط على اتباع سياسات اجتماعية موجهة نحو الأسرة على الصعيد الوطني. والواقع أن سياسات محددة مواتية للأسرة شهدت تقدما مع مرور السنوات. ومن هذه السياسات برامج التحويلات الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات، التي تشمل التحويلات النقدية المشروطة، الموجهة في الغالب للأسر الفقيرة، وقد أصبحت هذه البرامج عنصرا أساسيا من عناصر استراتيجيات الحد من الفقر في العديد من البلدان النامية. وكان لهذه التدخلات الفضل في الحد من انتقال الفقر من جيل إلى آخر وتحسين النتائج التعليمية والصحية للأطفال. وهذه النتائج الإيجابية أدت إلى زيادة شعبية البرامج المماثلة وبينت أهمية التركيز على السياسات التي تتمحور حول الأسرة لبلوغ الأهداف الإنمائية.

٩ - وبصرف النظر عن الجهود الوطنية، تحظى الأسرة على الصعيد الدولي بالتقدير لكنها لا تحظى بالأولوية في الجهود الإنمائية. ففي حين يوجد على ما يبدو توافق في الآراء بشأن توقف استقرار وتماسك المجتمعات إلى حد كبير حتى الآن على قوة الأسرة، لا تزال تغفل على نطاق واسع مساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية.

١٠ - وتحقيق الأهداف الإنمائية رهن بمدى تمكين الأسر للإسهام في بلوغ تلك الأهداف. و لا شك بالتالي في أن السياسات التي تركز على تحسين رفاه الأسر تخدم مصلحة التنمية. وهذه السياسات ينبغي ألا تساعد الأسر على تحمل مسؤولياتها المتعددة وحمايتها من الضعف

فحسب، بل ينبغي أيضا أن تسعى إلى دعم طائفة من المهام الأسرية بدلا من استبدالها ومعاملة الأسر وكأنها مجموعات أفراد، يحتاجون للدعم كل على حدة.

١١ - وتتيح الذكرى المقبلة للسنة الدولية للأسرة فرصة لإضافة محور الأسرة للجهود الإنمائية بهدف تعزيزها باعتبارها عوامل للتنمية لصالح المجتمع بأكمله.

١٢ - ويركز هذا التقرير على أربعة مجالات ذات صلة بالأسرة أشارت إليها الجمعية العامة في قرارها ١٣٣/٦٤، وهي: مكافحة فقر الأسرة؛ وتعزيز التضامن بين الأجيال؛ والتوفيق بين العمل والحياة الأسرية؛ وجمع البيانات الوطنية والإقليمية عن رفاه الأسرة. ويتناول التقرير كذلك هذه القضايا في سياق الأهداف الثلاثة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية - القضاء على الفقر والعمالة، والعمل اللائق، والاندماج الاجتماعي - كأساس للأعمال التحضيرية للذكرى العشرين للسنة الدولية للأسرة.

١٣ - ويتضمن التقرير أيضا لمحة عامة مقتضبة عن الأحكام المتصلة بالأسرة الواردة في الصكوك الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان وفي الوثائق الختامية للمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة ويطرح مشروع إطار للتحضير للاحتفال بالذكرى العشرين للسنة الدولية للأسرة. وتشمل الأفكار المقترحة القيام بأنشطة على الصعد الدولي والإقليمي والوطني لإذكاء الوعي بدور الأسرة في التنمية وتقديم الدعم للأسر لأداء مهامها المجتمعية والإنمائية.

ثانيا - متابعة السنة الدولية للأسرة

قضايا وتدابير على صعيد السياسات

١٤ - يغلب على المناقشات بشأن القضايا التي تؤثر في الأسرة، في الآونة الأخيرة، التركيز على مواضيع مكافحة فقر الأسرة، وتعزيز التضامن بين الأجيال، والتوفيق بين العمل والحياة الأسرية. أما التدابير على صعيد السياسات لمعالجة هذه القضايا فتشمل السياسات الاجتماعية التي تركز على الأسرة، من قبيل آليات الحماية الاجتماعية، والبرامج المحددة لمعالجة العلاقات بين الأجيال، والتدابير الرامية إلى مساعدة الأسر التي لديها أطفال في التوفيق بين العمل والحياة الأسرية. كما أن جمع بيانات موثوق بها بشأن رفاه الأسرة للاسترشاد بها في تقرير السياسات القائمة على النتائج موضوع يحظى بمزيد من الاهتمام من جانب راسمي السياسات والممارسين. وفيما يلي لمحة عامة موجزة عن أهمية التركيز على هذه القضايا وأمثلة من التدابير المتخذة على صعيد السياسات بشأنها.

ألف – مكافحة فقر الأسرة

١٥ – شجعت الجمعية العامة في قرارها ١٣٣/٦٤ الدول الأعضاء على الأخذ بنهج شمولية في السياسات والبرامج الرامية إلى مكافحة فقر الأسرة والاستبعاد الاجتماعي. وأشارت الجمعية إلى أهمية سياسات الحماية الاجتماعية التي تركز على الأسر وتراعي الاعتبارات ذات الصلة بنوع الجنس والطفل للتصدي لفقر الأسرة والحد من ضعف الأجيال الناشئة والمسنين. ويجري تعميم مراعاة هذه السياسات بصورة متزايدة في الجهود الإنمائية بوجه عام.

١٦ – وتربط برامج التحويلات الاجتماعية التي تركز على الأسرة في البلدان النامية التحويلات النقدية بتقديم الخدمات الأساسية. ويوفر البرنامج البرازيلي ''Bolsa Familia'' والبرنامج المكسيكي ''Oportunidades'' مبالغ مكملة لدخل الأسر التي تعيش في الفقر شريطة قيامها بإرسال أطفالها إلى المدرسة وكفالة إجراء الفحوصات الطبية لهم. وتوفر برامج أخرى إعانات دخل للأسر المعيشية التي تعمل في مجال تنمية الهياكل الأساسية المحلية. وهناك عمل بأجر مضمون من خلال النظام الوطني لضمان العمالة الريفية في الهند ومن خلال برنامج شبكة الأمان الإنتاجية في إثيوبيا. ويعد برنامج ''Chile Solidario'' برنامجا متكاملا لمكافحة الفقر تقترن فيه التحويلات النقدية بتدخلات في مجالات العمالة والصحة والتعليم والإسكان.

١٧ – وتستهدف التحويلات النقدية المشروطة الأسر التي تعيش في الفقر. وهي تختلف من حيث شمولها وتصميم برامجها والسياق الذي تقدم فيه. فمن من حيث الشمول، يتراوح نطاق هذه التحويلات بين ١١ مليون أسرة في البرازيل و ٠٠٠ ٢١٥ أسرة في شيلي وصولا إلى برامج نموذجية تغطي بضعة آلاف من الأسر في كينيا ونيكاراغوا. وتشمل نسبة ٤٠ في المائة من السكان في إكوادور، ونحو ٢٠ في المائة من السكان في البرازيل والمكسيك ونسبة ١ في المائة فقط من السكان في كمبوديا. ومن حيث النفقات، تتراوح التكاليف بين قرابة ٠,٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في إكوادور والبرازيل والمكسيك و ٠,٠٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في شيلي. ويتفاوت مستوى الاستفادة بين ٢٠ في المائة من متوسط استهلاك الأسر المعيشية في المكسيك و ٤ في المائة في هندوراس، ومبالغ أدنى للبرامج في باكستان وبنغلاديش وكمبوديا[(١)].

(١) A. Fiszbein and N. Schady, *Conditional Cash Transfers: Reducing Present and Future Poverty* (World Bank, 2009).

١٨ - وتسعى جميع البرامج إلى الحد من الفقر والضعف. ومعظم المستفيدين هم من الأسر المعيشية الفقيرة أو الأشد فقرا التي لديها أطفال. ويهدف التركيز على الأطفال إلى وقف توارث الفقر من جيل إلى آخر وإبقاء الأطفال في المدارس والحد من عمالة الأطفال.

١٩ - وتبين البحوث أن برامج الحماية الاجتماعية الموجهة للأسرة أثبتت نجاعتها في حماية الأسر من الآثار السلبية للصدمات الاقتصادية، والحد من ضعفها، والحيلولة دون ترديها في دركات الفقر[٢]. وتحسن البرامج مستوى التغذية، وفرص الاستفادة من الخدمات الصحية والحالة الصحية العامة للمستفيدين. كما أن نظم الحماية الاجتماعية الموجهة للأسر تتيح للأسر القيام بالاستثمارات المناسبة في تعليم أطفالها، ما يساعد في الحد من توارث الفقر من جيل إلى آخر. وتؤدي التحويلات النقدية المشروطة إلى تحسين الانتظام والأداء في المدارس. وتفيد الخبيرة المستقلة المعنية بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع أنه ''في حين تتمكن الأسر بفضل التحويلات النقدية من استيعاب التكاليف المرتبطة بالتعليم، يبدو أن برامج أخرى مثل برامج التغذية المدرسية أو المبادرات التي تمنح الإعفاء من الرسوم أو توفر الإعانات للأسر منخفضة الدخل المعيلة لأطفال ترتبط بارتفاع مستويات الانتظام في المدارس'' (A/65/259، الفقرة ٢٥). كما تبين البحوث أن استفادة الأسر من استحقاقات الحماية الاجتماعية، مثل استحقاقات البطالة والعجز، تحد من عمالة الأطفال[٣]. وتؤكد استنتاجات البرنامج الكولومبي Familias en Acción، والبرنامج البيروي Juntos، والبرنامج الشيلي Chile Solidario، والشبكة النيكاراغوية Red de Protección Social، والبرنامج المكسيكي Oportunidades، والبرنامج الجنوب أفريقي Old Age and Disability Grant أن التحويلات الاجتماعية لها دور هام في تحسين ممارسات الصحة الوقائية لصالح الأمهات والرضع.

٢٠ - وقد تساعد التحويلات النقدية والعينية الأفراد والأسر على حماية أصولها المنتجة أو الاستثمار في هذه الأصول وإيجاد أنشطة مدرة للدخل (انظر A/65/259، الفقرة ١٨). غير أن التحسن في حياة المستفيدين غالبا ما يكون محدودا ونادرا ما يتيح الخروج من وهدة الفقر.

٢١ - وتراعي عدة برامج للحماية الاجتماعية الاعتبارات الجنسانية وتعترف بدور المرأة في توفير الرعاية. وينبغي في الوقت ذاته بذل جهود لتجنب التنميط والتمييز والترويج لأهمية جميع أنواع العمل، بما فيها الرعاية المترلية للرجال والنساء على السواء. وهناك أيضا حاجة

---

(٢) "Effects of non-contributory social transfers in developing countries: A compendium". Working paper (ILO, May 2010).

(٣) A. Cigno, F. C. Rosati and Z. Tzannatos, *Child Labour Handbook*, Social Protection Discussion Paper Series No. 0206 (World Bank, 2002).

إلى زيادة البرامج التي تشرك الرجال في دعم أفراد الأسر وتوفير الرعاية لهم. ومن الهام أيضا كفالة تصميم البرامج لمعالجة اختلال موازين صنع القرار داخل الأسر.

٢٢ - وترهن فعالية تنفيذ برامج التحويلات الاجتماعية بوجود هيكل إداري فعال وقدرة مالية ملائمة. وبوسع معظم البلدان المتوسطة الدخل تعميم هذه البرامج أما معظم البلدان المنخفضة الدخل فتفتقر إلى هذه القدرة: إذ إن البرامج تنفذ على نطاق محدود و/أو تظل في مرحلة تجريبية وتستلزم في الغالب دعما مستديما من الجهات المانحة الخارجية. وعلاوة على ذلك، وسعيا إلى كفالة استدامة برامج التحويلات الاجتماعية، ينبغي إسنادها بسياسات اقتصادية - كلية ومالية سليمة. ويتوقف نجاحها أيضا على مدى كفاية توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، وخاصة لأضعف الأسر والأفراد.

باء - النهوض بالتضامن بين الأجيال

٢٣ - يرتبط التضامن بين الأجيال في المقام الأول بتبادل الرعاية والدعم وتبادل الموارد المادية وغير المادية بين أفراد الأسرة، وعادة ما يتم ذلك بين جيل الشباب وجيل المسنين. وغالبا ما تتأثر العلاقات بين الأجيال والتضامن بينها سلبا بالتحول الديمغرافي، وتغيرات البنيات الأسرية والترتيبات المعيشية للأسر، والهجرة.

٢٤ - ويتناقص بسرعة عدد الأسر المتعددة الأجيال التي تربطها أواصر قوية تقوم على دعم جيل لآخر واعتماد جيل على آخر، وإن كانت لا تزال شائعة في العديد من أنحاء العالم. وتزداد الأسر صغرا وتنوعا، ويرجئ العديد من الشباب عقد الزواج، ويظل كثيرون عزابا أو مطلقين، ويقضي العديد منهم زمنا أطول مع والديهم. وكل هذه التطورات تطرح مطالب جديدة على أفراد الأسرة وتضع في المحك العلاقات التقليدية بين الأجداد والآباء والأطفال. وهذه الاتجاهات، إلى جانب أن العديد من البلدان غير مهيأة للتصدي لآثارها، تشير أيضا إلى أن الاعتماد قد يزداد قوة بين جيل الشباب وأفراد الأسرة الأكبر سنا.

٢٥ - ويحتاج الشباب إلى دعم خاص للانتقال إلى سن الرشد. ويواجه العديد منهم صعوبة متزايدة في العثور على عمل مجز، وتحمل تكاليف مسكن مستقل، وتكوين أسرة خاصة بهم. كما أن أنماط مغادرة بيت الوالدين تتطور وتتأثر بتغير بنيات أسواق العمل والإسكان، وتغير أنماط تكوين الأسر وزيادة فرص التعليم والتدريب. ويحتاج الشباب إلى مساكن ميسورة التكلفة تتيح لهم التنقل في مسعاهم لاغتنام فرص التعليم والتدريب والعمل. وقد يضطر الشباب بفعل عدم انعدام مساكن ميسورة التكلفة ومحدودية آفاق مزاولة أنشطة مدرة للدخل إلى أن يسمحوا في فرصهم التعليمية والتدريبية ويطيلوا أمد إقامتهم في بيت الوالدين.

وقد يرجأ الانتقال إلى تحمل المسؤولية ويزيد الاعتماد على جيل كبار السن، ولا سيما فيما يتعلق بتوفير السكن ودعم الدخل.

٢٦ - وتفيد بحوث استقصائية أجريت في بلدان متقدمة النمو وبلدان نامية أن الروابط الأسرية تظل قوية رغم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية ويساعد كل فرد في الأسرة الآخر من خلال توفير الدعم المالي والرعاية. وفي البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، تزيد احتمالات تقديم كبار السن، ولا سيما الأقل تقدما في العمر منهم، لدعم مالي إلى أفراد الأسرة الأصغر سنا على احتمالات تلقيهم له، وإن كان هناك ربما تصور بأن الجيل الأصغر سنا يواجه عبء رعاية الأفراد الأكبر سنا (انظر A/65/157، الفقرتان ٤٨ و ٤٩). وتفيد الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالصحة والشيخوخة والتقاعد في أوروبا أن أكثر من نصف الجدات ونحو نصف الجدود - ٥٨ في المائة من الجدات و ٤٩ من الجدود - وفروا بانتظام نوعا من الرعاية للأحفاد. وفي أوروبا الجنوبية حيث تنتشر أكثر حالات الإقامة المشتركة، يقدم الأجداد أكبر قدر من الرعاية لأحفادهم. ومن ناحية أخرى، تبين البحوث أيضا أن ثمة تناقصا في عدد الآباء الذين يتوقعون أن يرعاهم أطفالهم في الكبر.

٢٧ - ولوحظ أن نظم الحماية الاجتماعية تعزز التضامن بين الأجيال. وتبين أمثلة من جنوب أفريقيا وناميبيا أن الأجداد يستخدمون معاشاتهم الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات لتغطية الرسوم المدرسية لأحفادهم[٤]. وهناك أدلة في نظم المعاشات الاجتماعية في ليسوتو وناميبيا تشير إلى أن كبار السن حسنوا اعتمادهم على ذواتهم على المستوى المالي وبالتالي مركزهم داخل الأسرة المعيشية. ولذلك يمكن أن يكون للمعاشات الاجتماعية دور في استعادة كرامة كبار السن والاعتراف بهم[٥].

٢٨ - وتعد البرامج المجتمعية وتعزيز التواصل بين الأجيال في مكان العمل خطوات طيبة نحو تحسين العلاقات بين الأجيال. وقد تسهم أيضا السياسات الهادفة إلى التوفيق بين العمل والحياة الأسرية والقضاء على الحواجز المرتبطة بالعمر في مكان العمل في تحسين العلاقات بين الأجيال على صعيد كل من الأسرة والمجتمع المحلي والمجتمع بوجه عام.

٢٩ - وتشمل أمثلة التدابير الملموسة التي اتخذتها عدة بلدان بهدف تعزيز التضامن بين الأجيال تدريب العاملين ذوي الخبرة للعاملين الأصغر سنا وضمان مشاركة الشباب في

---

(٤) Stephen Devereux, *Social Pensions in Namibia and South Africa* (Institute of Development Studies Discussion Paper 379) (February 2001).

(٥) International Labour Office, "Effects of non-contributory social transfers in developing countries: A compendium". Working paper (May 2010), p.x.13.

برامج القضاء على الفقر، وإيجاد فرص العمل، والإدماج الاجتماعي. وفي أستراليا، وجد أن برامج التبادل بين الأجيال تساعد صغار وكبار السن على بناء مهارات ملموسة، في مجالات متخصصة للغاية في الغالب، وفي العثور على العمل وزيادة الفرص الوظيفية. ومن الفوائد التي يجنيها المجتمع ككل بناء الهياكل الأساسية العامة وصيانتها وإحياؤها[٦].

٣٠ - وتشمل البرامج المشتركة بين الأجيال في المدارس الخدمة المجتمعية الإجبارية التي تقتضي أن يساعد الفتيان، وهم عادة طلاب في المدارس الثانوية، كبار السن في أنشطتهم اليومية. ويمكن أن تشمل أيضا برامج التوجيه حيث يتطوع كبار السن لمساعدة الأطفال والفتيان في أعمالهم المدرسية. وتبين من التحليل الأولي لما عدده ١٣٣ برنامجا مشتركا بين الأجيال في إسبانيا أن هذه البرامج تعزز على ما يبدو، على مستوى الفرد، الثقة في النفس، والاعتزاز بالنفس، والإحساس بالصحة، مما يسهل زيادة الاندماج والمشاركة في المجتمع[٧].

٣١ - ويدرك بعض البرامج أن النهج المشتركة بين الأجيال تتصدى بفعالية لعدة أولويات منها: بناء المجتمعات النشطة؛ وتقوية المواطنة؛ وإعادة الحياة إلى الأحياء، فضلا عن معالجة مسألتي عدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي. وفي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، يربط برنامج Manchester Generations Together، الذي بوشر في عام ٢٠٠٩، بين أشخاص من أجيال مختلفة من أجل بناء التفاهم والاحترام. ويطالب البرنامج الوكالات العامة، والمشاريع التجارية، والمجتمعات المحلية بتمكين كبار السن من المشاركة في الخطط الرامية إلى إعادة الحياة إلى المدينة. ويعمل أحد مشاريعه على النهوض بتبادل المهارات من خلال برنامج تطوعي مدرسي، ويعمل آخر على مساعدة صغار وكبار السن على الشروع سويا في إقامة مشاريع اجتماعية غير ربحية[٨].

٣٢ - وفي بعض البلدان، يشمل الدعم الموجه للأسرة الاستحقاقات النقدية لأفراد الأسرة الذين يرعون أفراد الأسرة الأكبر سنا. ويدفع برنامج ''النقود والمشورة'' الذي يديره برنامج ميديكيد في الولايات المتحدة الأمريكية مبالغ مالية مباشرة لكبار السن لتغطية تكاليف الرعاية المترلية التي تقدم لهم. وبذلك يمكن تحويل النقود إلى أفراد الأسرة الذين يعتنون بهم.

---

(٦) J. MacCallum and others, “Community Building through Intergenerational Exchange Programs: Report to the National Youth Affairs Research Scheme” (Canberra, 2006).

(٧) Mariano Sanchez and others, “Intergenerational programmes: towards a society for all ages” (Social Studies Collection No. 23, 2007).

(٨) Family Platform Online Journal, vol. 2: Solidarities in Contemporary Families. متاح على العنوان الإلكتروني التالي: http://www.familyplatform.eu/en/home/publications/journal-volume-2-solidarities-in-contemporary-families.

وفي جنوب أفريقيا، يقدم الدعم لكبار مقدمي الرعاية، وبخاصة من يعتنون بالأطفال والشباب المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتساعد هذه البرامج بأنواعها الأسر على تحمل عبء الرعاية وتعزيز الروابط الأسرية. لكن من الجدير بالإشارة أن تقييم البرامج المشتركة بين الأجيال كان أساسا تقييما نوعيا يشتمل على إجراء مقابلات وتكوين مجموعات تركيز، في حين كان تقييم فعاليتها من الناحية الكمية محدودا حتى الآن.

جيم – التوفيق بين العمل والحياة الأسرية

٣٣ – إن التساوي والتكافؤ في الفرص، والاستفادة من الموارد، والمساواة في تقاسم المسؤوليات بين الرجال والنساء، واحترام حقوق جميع أفراد الأسرة عناصر أساسية لكفالة رفاه الأسرة ورفاه المجتمع بأسره.

٣٤ – وتجد الأسر أكثر فأكثر صعوبة في التوفيق بين المتطلبات المتنافسة التي تمليها عليها تبعات العمل والتزامات الأسرة. فعبء الرعاية الذي يقع بشكل شبه عام على عاتق النساء يحد بدرجة كبيرة في الغالب من حصولهن على فرص العمل ومن المشاركة الاجتماعية. وفي حين أن النساء والرجال يباشرون في الوقت الراهن أعمالا مجزية، لا يزال معظم الأعباء المترلية يقع على عاتق النساء، وهو أمر لا يزال إلى حد كبير دون معالجة في سياق أطر السياسات القانونية والاجتماعية. ويتعين إيجاد أطر شاملة على صعيدي القوانين والسياسات توفق بين العمل وحياة الأسرة لإتاحة اقتسام مسؤوليات الرعاية بين الرجال والنساء، وسائر أفراد الأسرة، والدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع ككل.

٣٥ – وتتراوح التدخلات التي تمت على صعيد السياسات بهدف تيسير حسن التوفيق بين العمل والحياة الأسرية بين الإجازة الوالدية واستحقاقات الطفل والحصول على خدمات رعاية الطفل بأسعار معقولة. غير أن معظم التدابير ليست متاحة إلا للنساء اللائي يعملن في القطاع الرسمي، وهذا يستثني كل النساء اللائي يباشرن أعمالا غير رسمية. وحتى إذا كانت هناك أحكام فإن التجربة تبين أنها قد لا تنفذ.

٣٦ – ويكشف تقييم للسياسات المتعلقة بالإجازة الوالدية في ٢١ بلدا من البلدان المتقدمة النمو أن مجموع الإجازات المتاحة في الوظائف المحمية للأزواج يتفاوت بين ١٤ أسبوعا في سويسرا وأكثر من ٣٠٠ أسبوع في فرنسا وإسبانيا. ويوفر معظم البلدان إجازة مدفوعة الأجر بدوام كامل لفترة تتراوح بين ثلاثة أشهر وسنة واحدة. وتبين من الاستعراض أن

بلدان الشمال الأوروبي، السويد وفنلندا والنرويج، لديها أفضل السياسات من حيث السخاء ونتائج المساواة بين الجنسين[٩].

٣٧ - وفي الاتحاد الأوروبي، غالبا ما تركز السياسات الهادفة إلى تحقيق التوازن بين العمل والأسرة على زيادة مشاركة الإناث في سوق العمل وتعزيز المساواة في توزيع العمل بالبيت. ويعتبر توفير رعاية جيدة للأطفال خيارا مفضلا على صعيد السياسات لمساعدة الوالدين على التوفيق بين العمل والحياة الأسرية. وخلال مؤتمر قمة برشلونة المعقود في عام ٢٠٠٢، حدد مجلس أوروبا أهدافا ملموسة لتوفير خدمات رعاية الطفل بحلول عام ٢٠١٠ لما لا يقل عن ٩٠ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ سنوات وسن الالتحاق الإلزامي بالمدرسة ولما لا يقل عن ٣٣ في المائة من الأطفال دون سن الثالثة. وتشير بيانات المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية إلى أن تنفيذ الترتيبات الرسمية لرعاية الطفل تتراوح بين ٧٣ في المائة في الدانمرك و ٢ في المائة في الجمهورية التشيكية وبولندا، وقد حققت ٧ دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي غايات برشلونة. ويتوقع أن تظل رعاية الطفل تحظى بمكانة مركزية في سياسة الرعاية الاجتماعية بالاتحاد الأوروبي إذ إنها ترتبط باحتياجات الاقتصاد، وسوق العمل، وسياسة المساواة بين الجنسين.

٣٨ - وفي حين توفر سياسات محددة حوافز في سبيل تغيير التصور بأن عمل الرجل أكثر قيمة من عمل المرأة وأن الرعاية هي مسؤولية المرأة وحدها، لا تزال القوالب النمطية مترسخة وهناك الكثير مما ينبغي القيام به. وينبغي أن يعترف المجتمع بمساواة عمل المرأة وعمل الرجل في القيمة ويعزز الأسر للقيام بهذا الدور. وهذا التحول سوف يؤمن تقاسم مسؤولية تقديم الرعاية بين الرجال والنساء والمجتمع بأسره، بما في ذلك مسؤولية الدولة والأسواق[١٠]. وللرجال والنساء من حيث الجوهر الحق في العمل بأجر دون إجبارهم على إهمال مسؤولياتهم الأسرية.

٣٩ - ومع ذلك، فإن أنماط السلوك والتصورات تتغير ببطء. فالآباء لم يعد ينظر إليهم فقط كمعيلين بل صار ينظر إليهم أكثر فأكثر كشركاء كاملين في الأعباء التي تقع على عاتق الوالدين. وتعزى هذه النظرة الجديدة إلى جملة أمور منها ارتقاء المركز المهني والتعليمي للنساء وما يرتبط بذلك من زيادة في أهمية إيراداتها والمطالب الجديدة في حياتهن الوظيفية.

---

(٩) R Ray, J. C. Gornick and J. Smitt, “Parental Leave Policies in 21 Countries: assessing Generosity and Gender Equality”, Center for Economic and Policy Research (Washington, D.C., September 2008).

(١٠) International Labour Organization and United Nations Development Programme, “Work and Family: towards new forms of reconciliation with social co-responsibility” (2009).

وأمام هذه الاتجاهات، اعتمدت في عدة بلدان، وبخاصة في أوروبا، سياسات جديدة ''تراعي اعتبارات الآباء'' من قبيل إجازة الأبوة القانونية وترتيبات العمل المرنة، بما ييسر زيادة دور الرجال في تقديم الرعاية. وتشير الاستنتاجات إلى أن من الأرجح أن يقبل الآباء الإجازة التي تمنح لهم إذا كانت مدتها تزيد على ١٤ يوما وتتيح تعويضا عن الدخل بنسبة ٥٠ في المائة أو أكثر[١١].

دال - جمع البيانات الوطنية والإقليمية المتعلقة برفاه الأسرة

٤٠ - يتوقف وضع السياسات المستندة إلى الأدلة على توافر بيانات موثوق بها بشأن رفاه الأسرة. وهناك حاجة إلى بيانات توضح حالة الأسر والتحديات التي تواجهها للاسترشاد بها في إجراء نقاش بشأن سياسة أسرية واضحة وآثارها وتحفيز ذلك النقاش وكذلك لتحديد أضعف الأسر التي تحتاج إلى المساعدة العاجلة.

٤١ - وقام معهد الدوحة الدولي للدراسات الأسرية والتنمية مؤخرا بإطلاق دليل عالمي لحالة الأسرة[١٢]. وتشمل قاعدة البيانات هذه مؤشرات تتعلق برفاه الأسرة من قبيل وفيات الرضع والأمهات، والزواج والطلاق، والتحصيل التعليمي، وغيرها من المؤشرات الكمية ذات الصلة بالأسرة. ويمكن وضع البيانات على الخريطة حسب البلدان وفق التصنيف الجغرافي، وهناك جداول زمنية متاحة لمقارنة المؤشرات في شتى البلدان والمناطق على مر الزمن. كما تتيح قاعدة البيانات محاكاة العديد من المؤشرات، مما يحسن توضيح الاتجاهات.

٤٢ - واضطلعت شعبة البحوث التابعة للمفوضية الأوروبية بمشروع لوضع منهاج للأسرة. ودرس المشروع دراسة نقدية البحوث القائمة بشأن الأسرة في أوروبا. وسيكون التقرير النهائي لهذا المشروع الذي سيكتمل في عام ٢٠١١ بمثابة جدول أعمال للبحوث وأساس لخريطة السياسات الأسرية للاتحاد الأوروبي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ وسيتناول مسائل من قبيل: المساواة بين الجنسين في مكان العمل والبيت، والتوفيق بين العمل والحياة الأسرية، ورعاية أفراد الأسرة على مدى الحياة، والتضامن بين الأجيال، والأسر المهاجرة واندماجها في البلدان المضيفة. ويهدف المشروع إلى الرد على السؤال المطروح لمعرفة السبل التي يمكن

---

(١١) Margaret O'Brien, "Fathers, Parental Leave Policies and Infant Quality of Life", International Perspectives and Policy Impact", The Annals of the American Academy of Political and Social Science (2009), 624, No.1, pp. 190-213.

(١٢) متاح على العنوان الإلكتروني التالي: http://globalfamilyindex.org.qa/.

بها للسياسات الأوروبية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تحسين رفاه الأسر على المدى الطويل[١٣].

٤٣ - ويتمثل أحد الاستنتاجات الرئيسية التي توصل إليها البحث حتى الآن في أن السياسة الأسرية في أوروبا ينبغي أن تركز على العدد المتزايد من الأسر الوحيدة العائل التي هي أكثر عرضة للوقوع في وهدة الفقر. ومن الجوانب الأخرى التي تبعث على القلق أن النساء ما زلن يتحملن نصيبا أكبر بكثير من الأعمال المترلية حتى في الأسر الثنائية العائل، ولا يزال توزيع العمل المأجور وبخاصة العمل غير المأجور أمرا خاضعا لاعتبارات جنسانية ومستعصيا بوجه خاص أمام تدخلات السياسة العامة. ورغم أن سياسة الاتحاد الأوروبي ''تراعي اعتبارات الأبوة'' إذ تشجع الرجال على القيام بدور الرعاية والأبوة، لا يزال يسود توزيع لأدوار الجنسين تقوم في ظله النساء بمعظم الأعمال المترلية. كما تشير البحوث في الوقت الراهن إلى الدور الجديد للأجداد في تقديم الدعم المالي لأبنائهم وتقديم الرعاية لأحفادهم[١٤].

ثالثا - الأعمال التحضيرية للذكرى العشرين للسنة الدولية للأسرة

ألف - استعراض الأحكام المتعلقة بالأسرة الواردة في صكوك حقوق الإنسان والوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة

٤٤ - إن التركيز الدولي على الأسرة ناشئ عن ولاية السنة الدولية للأسرة التي احتفل بها المجتمع الدولي عام ١٩٩٤. ومن أهداف السنة الاستفادة من نتائج الأنشطة الدولية المتعلقة بأفراد الأسرة وغيرها من المناسبات الكبرى التي تهم الأسرة أو أفرادها.

٤٥ - وإضافة إلى ذلك، لاحظت قرارات متعددة أصدرتها الجمعية العامة، بما فيها القرار ١٣٣/٦٤ بشأن متابعة الذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة وما بعدها، ''أن الأحكام المتعلقة بالأسرة في نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في التسعينات وعمليات متابعتها لا تزال توفر الإرشاد في مجال السياسة العامة بشأن سبل تعزيز العناصر التي تركز على الأسرة في السياسات والبرامج بوصفها جزءا من نهج إنمائي متكامل وشامل''. ويبرز الاستعراض أدناه أهم المسائل المتصلة بالأسرة الواردة في تلك الأطر.

---

(١٣) انظر http://www.familyplatform.eu/en/home.

(١٤) Family Platform, "Research on Families and Family Policies in Europe: State of the Art". Final report (1 September 2010).

١ - صكوك حقوق الإنسان

٤٦ - يؤكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة ١٦ أن الأسرة، باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع، لها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة (قرار الجمعية العامة ٢١٧ ألف (د-٣)). وهذا ما تعيد تأكيده المادة ١٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمادة ٢٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (د-٢١)، المرفق). ويقر قانون حقوق الإنسان حق الإنسان في الزواج وفي تكوين أسرة، وحق الطفل في أن تكون له أسرة. ونظرا لإمكانية تعرض الأسرة لضغوط اجتماعية واقتصادية وسياسية، فإن قانون حقوق الإنسان يسعى إلى دعم الأسرة بالنص على التزامات توجب على الدول الحفاظ على شمل الأسرة و لم شملها في حال انفصالها.

٤٧ - وتعد المساواة بين الجنسين وأهمية ضمان التوازن بين العمل والحياة الأسرية محور تركيز اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتكتسي الاتفاقية أهمية خاصة فيما يتعلق بالتمييز وعدم المساواة في معاملة المرأة ووضعها في الأسرة، إذ تضع أحكاما لتحقيق المساواة في الحقوق والمسؤوليات داخل الأسرة. ويتم التشديد أيضا على تمكين الوالدين من الجمع بين الالتزامات الأسرية والمسؤوليات المهنية والمشاركة في الحياة العامة (قرار الجمعية العامة ١٨٠/٣٤، المرفق، المواد ٥ و ١١ و ١٦).

٤٨ - كما تضع صكوك حقوق الإنسان معايير لمعاملة الأطفال الذين يفتقرون إلى رعاية الوالدين وتوجب على الدول اتخاذ الترتيبات لتوفير الكفالة أو التبني. وتقر أيضا بمساواة الرجل والمرأة في الحقوق والمسؤوليات عند الزواج وأثناءه وعند حله، كما تقر بحق الأطفال في أن ينعموا برعاية الوالدين ويعيشوا في مأمن من أي اعتداء. وتنص اتفاقية حقوق الطفل على أن الأسرة، باعتبارها البيئة الطبيعية لنمو ورفاهية جميع أفرادها وبخاصة الأطفال، ينبغي أن تولى الحماية والمساعدة اللازمتين لتتمكن من الاضطلاع الكامل بمسؤولياتها داخل المجتمع (القرار ٢٥/٤٤، المرفق، الفقرة ٥ من الديباجة). ويؤدي الوالدان الدور الأهم في تنشئة الأطفال ويشجعان على تناول قضايا الحقوق مع أطفالهما ''بطريقة تتفق مع قدرات الطفل المتطورة'' (المرجع نفسه، المادة ٥). وتتناول الاتفاقية حقوق الطفل من منظور الطفل وتحث على مراعاة مصلحته العليا، مع التركيز على الحق في البقاء والحق في النماء والحق في الحماية والحق في المشاركة.

٤٩ - وتنص اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على أن الأشخاص ذوي الإعاقة وأفراد أسرهم ينبغي أن يحصلوا على الحماية والمساعدة اللازمتين لتمكين الأسر من المساهمة

في التمتع الكامل على قدم المساواة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (قرار الجمعية العامة ١٠٦/٦١، المرفق الأول، الفقرة (خ) من الديباجة).

٥٠ - وفي سياق حقوق الإنسان، من الهام الاعتراف بأن ما زالت هناك أسر، وكذلك أفراد ومجتمعات تفرض أعرافا تعرض للخطر وضع المرأة، وترتكب أعمال عنف ضد النساء والأطفال، وتسعى إلى الهيمنة على الضعيف والأعزل. وقد يقع أفراد الأسرة المسنين والمعوقين ضحايا للإهمال والاعتداء داخل أسرهم. وهذا هو سبب تقييد سلطة الأسرة بحقوق الإنسان لأفرادها.

٢ - المؤتمرات ومؤتمرات القمة والصكوك الرئيسية للأمم المتحدة

٥١ - ويتضمن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤ توصيات بشأن السياسات تهم الأسرة في ميادين الإسكان والعمل والصحة والضمان الاجتماعي والتعليم، بما في ذلك تنشئة الوالدين لأطفالهما. ويشير برنامج العمل أيضا إلى أن من الهام تطوير القدرة على رصد أثر القرارات والإجراءات الاجتماعية والاقتصادية في رفاه الأسر، وفي مركز المرأة داخل الأسر، وفي قدرة الأسر على تلبية الحاجات الأساسية لأفرادها. ومن الضروري منح مساعدة خاصة للأسر التي تعاني من هشاشة أوضاعها، ومنها الأسر ذات الوالد الوحيد التي ترأسها امرأة، وأسر اللاجئين والمشردين، والأسر التي يوجد فيها أفراد مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أو أفراد يتكلون على المخدرات، أو يسيئون معاملة الأطفال، أو يرتكبون أعمال العنف العائلي، وكذلك الأسر التي تعيش في الفقر، والأسر المتضررة من الحروب والجفاف، والكوارث الطبيعية، والتمييز أو العنف. وتشجع الحكومات على تقديم الدعم ووضع الآليات المناسبة لمساعدة الأسر التي ترعى الأطفال، والمعالين من المسنين، وأفراد الأسرة الذين يعانون من حالات الإعاقة وتدعم بقاء الأسر المتعددة الأجيال[١٥].

٥٢ - ويشدد برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ١٩٩٥ على ازدياد الصعوبات التي يواجهها الشباب في اكتساب الثقافة المتعلقة بالحياة الأسرية، باعتبار تلك الثقافة أساسا لتكوين أسرة سليمة تعزز تقاسم المسؤوليات (القرار ٨١/٥٠، المرفق، الفقرة ٦ (ل)). ويشير البرنامج أيضا إلى أن بطالة الشباب تحرم الشبان من فرصة تأمين السكن المستقل اللازم لإنشاء الأسر (المرجع نفسه، الفقرة ٣٤). ويشير ملحق برنامج العمل العالمي للشباب لسنة ٢٠٠٠ وما بعدها إلى أن

(١٥) A/CONF.171/13/Rev.1، الفقرات ٥-٩ و ٥-٧ و ٥-١٢ و ٥-١١.

الاتجاهات في العولمة والتنمية أدت إلى انقطاع صلة كثير من الشباب بأسرهم (القرار ٦٢/١٢٦، المرفق، الفقرة ٥٤). ويدعو إلى وضع برامج لتعزيز الأسر وتوطيد العلاقات بين الأجيال (المرجع نفسه، الفقرة ٥٨).

٥٣ - وأكد دور المرأة في الأسرة في منهاج عمل بيجين المعتمد خلال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (١٩٩٥) الذي أشار إلى أن إلمام المرأة بالقراءة والكتابة أداة هامة لتحسين الصحة والتغذية والتعليم داخل الأسرة، ولتمكين المرأة من المشاركة في صنع القرارات داخل المجتمع[١٦]. ويستأثر التوفيق بين المسؤوليات المهنية والأسرية بحصة كبيرة من التوصيات المتعلقة برفاه الأسرة ومن ذلك مثلا أن السياسات ينبغي أن تيسر إعادة هيكلة أنماط العمل لتشجيع تقاسم المسؤوليات الأسرية وتعزيز التطوير الوظيفي استنادا إلى شروط خدمة توائم بين المسؤوليات المهنية والأسرية.

٥٤ - ويتوجب على الحكومات بمقتضى جدول أعمال الموئل المعتمد خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، المعقود في إسطنبول في عام ١٩٩٦، تشجيع السياسات الاجتماعية والاقتصادية ''الرامية إلى الوفاء بالاحتياجات السكنية للأسر وأفرادها، ولا سيما أشد أفرادها حرمانا وضعفا، مع إيلاء اهتمام خاص لرعاية الأطفال''[١٧].

٥٥ - واعترف مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥ بأن الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع وأقر بدورها الرئيسي في تحقيق التنمية الاجتماعية. وأقر إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية بضرورة تعزيز الأسرة، مع مراعاة حقوق أفرادها وقدراتهم ومسؤولياتهم. ولاحظ الإعلان أيضا أن من حق الأسرة أن تلقى كامل الحماية والدعم وأنه ''توجد للأسرة أشكال تختلف باختلاف النظم الثقافية والسياسية والاجتماعية''[١٨]. وتلتزم الدول الأعضاء أيضا بتوفير بيئة للأسرة تكفل لها الحماية والدعم[١٩].

٥٦ - ويعترف برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بالمساهمة الأساسية للأسر في الاندماج الاجتماعي. فالاحترام المتبادل، والتسامح، والتعاون، وتشارك المرأة والرجل على قدم المساواة في شؤون الأسرة، أمور حاسمة الأهمية لاحترام هذه القيم في المجتمع بشكل عام. ولذلك من الهام كفالة الفرص لأفراد الأسر لفهم مسؤولياتهم الاجتماعية

(١٦) A/CONF.177/20/Rev.1، الفقرة ٦٩.

(١٧) A/CONF.165/14، الفقرة ٤٠.

(١٨) A/CONF.166/9، الفقرة ٢٦ (ح).

(١٩) المرجع نفسه، الالتزام ٤ (ك).

والاضطلاع بها داخل الأسرة وفي المجتمع. وبالتالي ينبغي أن توضع السياسات الاجتماعية والاقتصادية من أجل تلبية احتياجات الأسر وأفرادها، وبخاصة أشد الأفراد حرمانا وضعفا، مع إيلاء اهتمام خاص لرعاية الأطفال[٢٠].

٥٧ - وخلال الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين، التي صادفت الذكرى الخامسة لانعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، لاحظت الجمعية العامة كذلك أنه ''ينبغي إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لمساعدة الأسرة على أداء أدوارها في الرعاية والتعليم والتنشئة، ولأسباب تفكك الأسر ونتائجها واعتماد تدابير للتوفيق بين الحياة العملية والحياة الأسرية بالنسبة للمرأة والرجل'' (قرار الجمعية العامة دإ - ٢/٢٤، الفقرة ٥٦). كما اعترفت بأهمية تعزيز الإجراءات المناسبة لتلبية احتياجات الأسر واحتياجات أفرادها، لا سيما في مجالات الدعم الاقتصادي وتقديم الخدمات الاجتماعية.

٥٨ - وأشارت خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة، المعتمدة خلال الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة في عام ٢٠٠٢، إلى أهمية الأسر لتعزيز المعاملة بالمثل وتكافل الأجيال وتضامنها. وشددت على أهمية تأمين الظروف التي تمكن الأسر من توفير العناية والحماية للأشخاص كلما تقدم بهم السن من خلال سياسات مواتية للأسرة ومراعية للاعتبارات الجنسانية ترمي إلى التوفيق بين مسؤوليات العمل ومسؤوليات تقديم الرعاية. وتم الإعراب في خطة العمل عن قلق متزايد من أن يؤدي غياب السياسات المواتية للأسرة فيما يتعلق بتنظيم العمل إلى زيادة المصاعب المتصلة بواجبات الرعاية الأسرية والقدرة على بناء معاشات تقاعدية وموارد أخرى لفترة التقاعد[٢١].

٥٩ - وإضافة إلى الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، تجدر الإشارة أيضا إلى صكوك منظمة العمل الدولية التي تعترف بحقوق العمال ذوي الأسر. فاتفاقية المنظمة المتعلقة بالعمال ذوي المسؤوليات الأسرية بينت أن غياب تدابير فعالة للتوفيق بين مسؤوليات العمل ومسؤوليات الأسرة أمر يضر بالتنمية. كما ناشدت الدول إيجاد سياسات وطنية تمكن العمال ذوي الأسر من مزاولة العمل دون التعرض للتمييز واتخاذ تدابير لاستحداث أو تطوير الخدمات المجتمعية، العامة أو الخاصة، من قبيل خدمات ومرافق رعاية الأطفال والأسرة، وبالتالي تمكين الوالدين من مزاولة العمل[٢٢]. وتقتضي

(٢٠) المرجع نفسه، الفقرة ٨١.

(٢١) A/CONF. 197/9، الفقرتان ٢٨ (ط) و ٢٥.

(٢٢) منظمة العمل الدولية، الاتفاقية رقم ١٥٦، الاتفاقية المتعلقة بالعمال ذوي المسؤوليات الأسرية، ١٩٨١، المادتان ٤ و ٥.

اتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم أن تقوم الدول الأطراف باتخاذ التدابير المناسبة لضمان حماية وحدة أسر العمال المهاجرين وتيسير لم شملهم (قرار الجمعية العامة ٤٥/١٥٨، المادة ٤٤).

٦٠ - ويبين هذا الاستعراض الوجيز بأن الانشغال برفاه الأسر عنصر ملموس في الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة. ويدرك المجتمع الدولي تمام الإدراك أن الأسرة، بوصفها وحدة أساسية للمجتمع، تقوم بدور رئيسي في التنمية الاجتماعية وتستحق أن تحظى بالحماية وأن تقدم لها المساعدة للاضطلاع بأدوارها المتعددة. وإن الصكوك القائمة تتضمن فعلا مجموعة من المبادئ التوجيهية المتعلقة بأنواع السياسات اللازمة لتمكين الأسر.

٣ - قرارات الجمعية العامة وتقارير الأمين العام بشأن الأسرة

٦١ - تناولت قرارات الجمعية العامة التي تركز على الأسرة منذ إعلان السنة الدولية للأسرة في عام ١٩٨٩ طائفة واسعة من القضايا المتعلقة برفاه الأسر حول العالم. وشجعت الحكومات على إدماج سياسة الأسرة في مجمل عملية رسم السياسات، والاستفادة من ذخيرة الأنشطة الدولية المتعلقة بالأسرة، واتخاذ تدابير خاصة لتحسين رفاه الأسر.

٦٢ - كما استرشد بقرارات الأمين العام في الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لتنفيذ تلك القرارات. وتركز اهتمام المجتمع الدولي في الآونة الأخيرة على بعض الجوانب المحددة في سياسة الأسرة، ومن هذه الجوانب إدماج منظور أسري في أنشطة تعزيز الحماية الاجتماعية والاستثمار في التضامن بين الأجيال داخل الأسر والمجتمعات. وهناك ما يبرر مواصلة بحث هذه القضايا وأوجه الترابط بينها، وخاصة في الوقت الحالي حيث تنبئ آثار الأزمة الاقتصادية الراهنة بنجاعة الحماية الاجتماعية والتضامن بين الأجيال باعتبارهما استراتيجيتين للتغلب عليها.

باء - الإطار المقترح للتحضير للاحتفال بالذكرى العشرين للسنة الدولية للأسرة

٦٣ - قررت الجمعية العامة، في قرارها ٥٩/١١١ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، الاحتفال بذكرى السنة الدولية للأسرة مرة كل عشر سنوات. وبالتالي سيكون بإمكان المجتمع الدولي تقييم قضايا الأسرة على فترات منتظمة وإبقاء التركيز على الأسرة على جدول الأعمال الدولي.

٦٤ - وقد نشأ إطار للتحضير للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين استنادا إلى الأهداف العامة للسنة الدولية للأسرة، والعناصر المتعلقة بالأسرة في الوثائق الختامية للمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة التي ذكرت أعلاه، والتوجيهات العامة التي وفرتها

قرارات الجمعية العامة التي تركز على الأسرة وتقارير الأمين العام التي صدرت استجابة لتلك التقارير.

١ - أهداف السنة الدولية للأسرة، ١٩٩٤

٦٥ - ما زال يسترشد بالأهداف العامة للسنة الدولية للأسرة وعملية متابعتها في الجهود الوطنية والدولية لصالح الأسر على نطاق العالم: زيادة الوعي بقضايا الأسرة لدى الحكومات وكذلك القطاع الخاص؛ وتعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على وضع سياسات تتعلق بالأسرة؛ وحفز الجهود للتصدي للمشاكل التي تؤثر في الأسر؛ والقيام بإجراء استعراضات وتقييمات لحالة الأسر واحتياجاتها؛ وتعزيز فعالية البرامج القائمة والجديدة، وتحسين التعاون فيما بين المنظمات الوطنية والدولية غير الحكومية دعما للأسرة؛ والاستفادة من نتائج الأنشطة الدولية التي تهم الأسرة أو أفرادها.

٦٦ - وسيظل إذكاء الوعي بقضايا الأسرة أولوية رئيسية في السنوات القادمة. وقد يشمل هذا النشاط جهودا لإبراز أهمية مهام الأسرة، من قبيل التنشئة الاجتماعية للأطفال ورعاية الصغار وأفراد الأسرة الكبار، وكذلك دور الأسرة في التنمية وإسهامها في بناء مجتمعات مندمجة اجتماعيا.

٦٧ - ويندرج في إطار تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على وضع سياسات أسرية شاملة ومتسقة، وتنفيذها، ورصدها، وتقييمها تدريب راسمي السياسات والممارسين وإنشاء وتطوير وحدات إدارية مخصصة داخل الوزارات المعنية. وسيكون من المفيد للغاية تبادل الخبرات بين البلدان في هذا المجال.

٦٨ - وقد يقتضي تكثيف الجهود لمواجهة المشكلات المحددة التي تؤثر في الأسرة تحسين فرص الحصول على التعليم والخدمات الصحية والسكن، وخاصة بالنسبة للأسر التي هي في أوضاع هشة. ويمكن إبراز الطرق المبتكرة لتلبية احتياجات الأسر وتبادل الممارسات الجيدة.

٦٩ - ويكتسي تعزيز الشراكة مع منظمات المجتمع المدني أهمية حاسمة لتأمين إدماج منظور أسري في عمليتي تقرير السياسات وتنفيذ البرامج، وكذلك لإذكاء الوعي بقضايا الأسرة.

٧٠ - وينبغي الاسترشاد باستمرار في تقرير السياسات الوطنية بما تم التعهد به من واجبات والتزامات على الصعيد الدولي. وما زالت هذه الأهداف الرئيسية جميعا صالحة وينبغي مواصلة الاسترشاد بها في الأعمال التحضيرية الوطنية والإقليمية والدولية للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين.

٢ - الذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة

٧١ - ركزت الأعمال التحضيرية للذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة في عام ٢٠٠٤ على النهج المتعلقة بوضع السياسات الأسرية؛ والتكنولوجيا وتأثيرها في الأسرة؛ وأدوار الوالدين ونظم الدعم داخل الأسرة؛ وإحصاءات ومؤشرات رفاه الأسرة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتأثيرها في الأسرة. ونوقشت هذه القضايا في عدة اجتماعات أفضت إلى الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة، وكانت مواضيع عدة منشورات أعدتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة.

٧٢ - ومن المستصوب خلال الذكرى السنوية العشرين مواصلة التركيز على وضع السياسات الأسرية وتبادل الخبرات والمعلومات.

٣ - المواضيع المقترحة للذكرى السنوية العشرين

٧٣ - تستحق أن تكون أهمية الأسرة في مجال التنمية الاجتماعية في صدارة جدول أعمال لجنة التنمية الاجتماعية، ولا سيما في علاقتها بتحقيق الركائز الثلاث لمؤتمر كوبنهاغن وهي: الحد من الفقر، والعمالة الكاملة والعمل اللائق، والاندماج الاجتماعي. ولهذه الغاية، تقترح المواضيع الرئيسية التالية - التي أبرزت أهميتها في الفرع الثاني، للاسترشاد بها في الأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين:

(أ) مكافحة فقر الأسرة والاستبعاد الاجتماعي؛

(ب) كفالة التوازن بين العمل والأسرة؛

(ج) تعزيز الاندماج الاجتماعي والتضامن بين الأجيال داخل الأسر والمجتمعات.

جيم - التحضير على الصعيد الدولي

٧٤ - يساعد الاحتفال سنويا باليوم الدولي للأسرة على إذكاء الوعي بقضايا الأسرة وحفز الجهود من أجل التصدي للتحديات التي تواجهها الأسر. وركز الاحتفال في عام ٢٠١٠ على ''آثار الهجرة في الأسر حول العالم''. وهذا الموضوع هام بوجه خاص في سياق محنة أسر المهاجرين التي تواجه الانفصال لفترات طويلة، والمصاعب الاقتصادية والتمييز في البلدان المضيفة.

٧٥ - وبإمكان الاحتفالات باليوم الدولي للأسرة في الأعوام من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣ أن تركز على المواضيع المحددة للذكرى السنوية العشرين على النحو التالي: ٢٠١١: مكافحة فقر الأسرة والاستبعاد الاجتماعي؛ ٢٠١٢: كفالة التوازن بين العمل والأسرة؛ ٢٠١٣:

تعزيز الاندماج الاجتماعي والتضامن بين الأجيال. وسوف يتناول الاحتفال باليوم الدولي للأسرة في أيار/مايو ٢٠١٤ الذكرى العشرين للسنة الدولية للأسرة وسيركز على التقدم المحرز والتحديات المستقبلية.

٧٦ - وستتيح الدورات المقبلة للجنة التنمية الاجتماعية والأنشطة الموازية التي تركز على الأسرة فرصة للتوعية بقضايا الأسرة، وتقييم السياسات الأسرية وتسليط الضوء على أنشطة الذكرى السنوية العشرين. كما سيطلب إلى الحكومات أن تشاطر الممارسات الجيدة في تعزيز رفاه الأسر في المجالات الثلاثة المشار إليها أعلاه وإبراز جهودها الوطنية لتنفيذ السياسات والبرامج التي تركز على الأسرة. وحسب ما تقدمه الدول الأعضاء من دعم، يمكن أن يقام احتفال تخليدا للذكرى السنوية العشرين في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في خريف عام ٢٠١٤.

دال - التحضير على الصعيد الإقليمي

٧٧ - تتيح الذكرى المقبلة للسنة الدولية للأسرة فرصة لاسترعاء الانتباه إلى التحديات التي تواجهها الأسر في شتى أنحاء العالم. وستساعد التحضيرات المناسبة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في تقييم واستعراض حالة الأسر في شتى المناطق، وتشجيع بذل المزيد من الجهود لجمع البيانات الإقليمية وحفز تبادل الممارسات الجيدة في مجال تقرير السياسات الأسرية.

٧٨ - وبناء عليه، من المستصوب عقد اجتماعات إقليمية تركز على مواضيع الذكرى السنوية العشرين. وبإمكان هذه الاجتماعات الإقليمية استعراض التقدم المحرز في تنفيذ أهداف السنة الدولية للأسرة وتوجيه الانتباه للقضايا التي هي موضع اهتمام المناطق. وسيحضر الاجتماعات شتى أصحاب المصلحة، بمن فيهم ممثلو الحكومات، وراسمو السياسات، ووكالات الأمم المتحدة وهيئاتها، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات البحثية والأكاديمية، والقطاع الخاص.

٧٩ - وبدعم من الدول الأعضاء، والشركاء الإقليميين، والمنظمات غير الحكومية، وكذا المؤسسات الأكاديمية، يمكن أن تعقد الاجتماعات الإقليمية تحت رعايتها. وبرنامج الأمم المتحدة المعني بالأسرة على استعداد للمساعدة في التحضير للاجتماعات الإقليمية ونشر نتائجها وتوصياتها.

٨٠ - وسيركز كل اجتماع من الاجتماعات الإقليمية على مواضيع الذكرى السنوية العشرين وعلى القضايا التي هي موضع اهتمام المنطقة. وسيتم إبراز السياسات والبرامج

والممارسات الجيدة الخاصة بالمنطقة. وفي ختام كل اجتماع، سيتم نشر تقرير يوجز الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، ويبرز السياسات الداعمة لرفاه الأسر، ويقدم توصيات بشأن أفضل السبل لمواصلة تعزيزه. ويمكن أيضا مناقشة السبل الممكنة لتعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٨١ - وقد يعقد في عام ٢٠١٤ مؤتمر دولي لعرض الاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن الاجتماعات الإقليمية. ويمكن الاسترشاد بالتوصيات النهائية في جهود المجتمع الدولي لتعزيز الأسر وضمان كونها محور تركيز الجهود الإنمائية في السنوات القادمة.

هاء - التحضير على الصعيد الوطني

٨٢ - ستشجع الحكومات على تخطيط وتنسيق وتنفيذ أنشطة دعما للأهداف العامة للسنة الدولية للأسرة والمواضيع ذات الأولوية للذكرى السنوية العشرين.

٨٣ - وستحث الدول الأعضاء على وضع سياسات مناسبة تعالج فقر الأسر والاستبعاد الاجتماعي للأسر، ولا سيما تلك التي تعيش في أشد الأوضاع هشاشة. وهناك حاجة إلى إنعام النظر في السياسات المتعلقة بالتوازن بين العمل والأسرة، التي تحظى بالفعل بمكانة عالية على جداول أعمال العديد من الحكومات والمنظمات الدولية، وذلك لمعرفة السياسات الفعالة والوقوف على النواحي التي ينبغي تحسينها. ويعد تأثير دينامية الأسرة على الاندماج الاجتماعي أصعب مسألة يتعين معالجتها وقد تكون هناك حاجة إلى توطئة في هذا الباب.

٨٤ - وستشجع الحكومات على استعراض وتقييم سياساتها المتعلقة بالأسرة، وكذلك جميع السياسات التي تؤثر تأثيرا مباشرا في رفاه الأسر. وينبغي أيضا الإشارة إلى التحديات المصادفة في وضع السياسات المتعلقة بالأسرة وتنفيذها ورصدها وسبل التغلب عليها وتبادل الدروس المستفادة.

رابعا - استنتاجات وتوصيات

٨٥ - تلزم الذكرى العشرين المقبلة للسنة الدولية للأسرة الدول الأعضاء باستعراض الالتزامات الدولية المتعلقة بالأسرة التي أعرب عنها في صكوك حقوق الإنسان وفي الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسة ومؤتمرات القمة. وتتيح فرصة لا سابق لها لجعل الأسرة في صدارة خطة التنمية والإقرار بأن الأسرة ينبغي أن تكون في محور تركيز السياسة الاجتماعية لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

٨٦ - وتعترف الجمعية العامة في قرارات متعددة بأن الأحكام المتعلقة بالأسرة الواردة في الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في التسعينيات وعمليات متابعتها توفر إرشادات بشأن سبل تعزيز عناصر السياسات والبرامج التي تتمحور حول الأسرة. وعلاوة على ذلك، توفر نتائج تلك المؤتمرات إطارا لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ويستنار بها في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيقها.

٨٧ - وتتيح لنا الذكرى العشرين للسنة الدولية للأسرة، التي سيحتفل بها عشية حلول العام المستهدف لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، فرصة لإعادة التركيز على دور الأسر في التنمية. وسوف يتوقف نجاح هذه المساعي على مدى التزام الدول الأعضاء بدعم أهداف السنة الدولية للأسرة وعملية متابعتها.

٨٨ - وينبغي أن تركز الأهداف العامة للذكرى السنوية العشرين على أفضل السبل لدعم الأسر فيما تقوم به من مهام؛ وتبادل الممارسات الجيدة في مجال السياسات الأسرية؛ واستعراض التحديات التي تواجهها الأسر والتوصية بحلول. وتقديم دعم ملموس للأسر من جانب المجتمع الدولي أمر يبرهن على التزامه بأهداف التنمية الاجتماعية، بما فيها التماسك الاجتماعي والتضامن بين الأجيال.

٨٩ - وفيما يلي التوصيات المقترحة على لجنة التنمية الاجتماعية لتنظر فيها:

(أ) يمكن أن تستعرض اللجنة المقترحات الواردة في هذا التقرير المتعلق بالأعمال التحضيرية للذكرى العشرين للسنة الدولية للأسرة وتوصي باتخاذ الإجراءات المناسبة لهذه الغاية على الصعد الوطني والإقليمي والدولي؛

(ب) بإمكان اللجنة أن تنظر في تأييد المواضيع الرئيسية التالية للاسترشاد بها في التحضير للذكرى العشرين للسنة الدولية للأسرة تماشيا مع الركائز الثلاث لمؤتمر كوبنهاغن:

'١' القضاء على الفقر: مكافحة فقر الأسرة والاستبعاد الاجتماعي؛

'٢' العمالة الكاملة والعمل اللائق: كفالة التوازن بين العمل والأسرة؛

'٣' الاندماج الاجتماعي: تعزيز الاندماج الاجتماعي والتضامن بين الأجيال داخل الأسر والمجتمعات؛

(ج) بإمكان اللجنة أن تنظر في أن تطلب من الحكومات تقديم تقرير عن أنشطتها الوطنية دعما للذكرى العشرين للسنة الدولية للأسرة؛

(د) ينبغي أن تقوم الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة وهيئاتها، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية بتبادل الممارسات الجيدة والبيانات في مجال وضع السياسات المتعلقة بالأسرة، وتنفيذها ورصدها، وفي مجال رفاه الأسرة؛

(هـ) ينبغي تشجيع الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة وهيئاتها، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات البحثية والأكاديمية، والقطاع الخاص على القيام بدور داعم في الترويج لأهداف السنة الدولية للأسرة وذكراها العشرين.